مجلة الشهاب • المجلد: 09، العدد: 03 (2023م) • ص ص 23 - 40
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/391

التوقّف عند المفسّرين ـ دراسة استقرائيّة تحليليّة ـ

Stopping according to interpreters – Analytical inductive study-

د/خليل الزاوي*
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية،
كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي(الجزائر).
Zaoui-khalil@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/26 تاريخ الاستلام: 2023/10/04 تاريخ النشر: 2023/11/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: تهدفُ هذه الدّراسة لإماطة اللثامِ عن مبحثٍ من المباحث التفسيريّة لم يلقَ العناية اللازمة من الباحثين في حقل الدّراسات القرآنيّة: " التوقّف عند المفسّرين"؛ إذ سيتطرّق الباحث في دراسته لهذا الموضوع إلى تعريف التوقّف وبيانِ أبرز صيغه وأساليبه عند المفسّرين، مع المرور سريعاً على موقف السّلف من التوقّف في التفسير، إضافةً إلى تعديد الأسباب التي تدفع المفسّر للتوقّف مع شرحٍ موجز لها يعقبه التّمثيل لكلّ سببٍ من كتب التّفسير؛ وبعد تتبّعٍ واستقراءٍ اتّضح أنّ للتوقّف عند المفسّرين أربعة أسباب: التوقّف فيما استأثر الله بعلمه، التوقّف عند تعارض الأدلّة وعدم توفّر وجهٍ ترجيحيٍّ عند المفسّر يرجّح به كفّة قولٍ على الآخر، التوقّف لضعف الأدلّة، والتوقّف لعدم توفّر أدلّة عند المفسّر.

الكلمات المفتاحية: التوقّف؛ التّفسير؛ التّعارض؛ الأدلّة.

Abstract: This study aims to uncover a branch from interpretive branches who did not receive the necessary attention from researchers in the field of Koranic studies, mainly stopping according to the interpreters. In this study, the researcher will address the definition of stopping and indicate the most prominent formulas and methods according to the interpreters while quickly passing to the predecessors' position concerning stopping in interpretation, as well as the reasons for the interpreter to stop, with a brief explanation followed by representation of each of the interpretation books. After tracking and extrapolation, it became clear that stopping has four reasons: stopping at what only Allah knows, stopping at conflicting evidence and not having a weighting aspect for the interpreter to tip the balance of one saying over the other, stopping because of weak evidence, and stopping because of the lack of evidence for the interpreter.

Keywords: stopping; interpretation; contradiction; evidence.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنّ علم التفسير من أشرف العلوم؛ لتعلّقه ببيان كلام المولى جلّ ثناؤه، هذا الكتاب الكريم الذي تصدّى لتفسيره علماء المسلمين قديماً وحديثاً، وأُلّفت في دراسة علومه وسبر أغواره آلاف المصنّفات بين مطبوعٍ ومخطوطٍ ومفقودٍ، ويُلاحظ القارئ لهذه التّفاسير أنها تنقسم إلى صنفين باعتبار عرضها وموازنتها بين الأقوال الواردة في تفسير كلام الله؛ الصّنف الأول من التفاسير لم يتوسّع أصحابها في عرض الأقوال المفسّرة والموازنة فيما بينها، بل غلب على منهجهم الاكتفاء بعرض بعض الأقوال الواردة في المسألة مختصرة دون تعقيب أو ترجيحٍ لبعضها على الآخر، أمّا الصّنف الثاني من المفسّرين فقد غلب على منهجهم التوسّع في هذا الباب؛ فعرضوا الأقوال منسوبة إلى أصحابها وأدلة كلّ قولٍ ثمّ وازنوا بين هذه الأقوال وبيّنوا صحيحها من سقيمها وراجحها من مرجوحها، كما أنّهم يتوقّفون في مسائل معدودة لأسبابٍ مختلفةٍ أفصحوا عن بعضها ويتّضح بعضها الآخر بالتّتبّع والاستقراء، وسيرتكز بحثي على دراسة مصنّفات القسم الثاني في موضوع مهمّ لم يلقَ عناية الباحثين: وهو موضوع " التّوقّف عند المفسّرين".

وانطلاقاً ممّا سبق جاءت هذه الدّراسة لتجيب عن إشكالٍ رئيسٍ نصّه: ما مفهوم التوقّف؟ وما هي أسبابه عند المفسّرين؟

أهداف البحث: تكمنُ أهداف البحث في هذا الموضوع فيما يلي:

- إثراء حقل الدّراسات القرآنية بدراسة مواضيعَ مهمّةٍ لم تلقَ عناية الباحثين.
- استخراج قواعد أساسية اتّبعها المفسّرون في بيان معاني كلام الله جلّ ثناؤه.
- ضبط مفهوم التّوقّف في معناه اللغوي والاصطلاحي والتطرّق لذكر أقسامه عند المفسّرين.
- بيانُ موقف السّلف من الوقف وعرضُ أمثلة عن توقّفهم في التّفسير.
- معرفة الأسباب التي تجعل المفسّر يختار التوقّف في مسألة من المسائل التفسيرية.

الدّراسات السّابقة: رغم أن " التوقّف" له تطبيقاته في كتب التفسير إلا أنّي لم أجد – في حدود اطّلاعي- أي دراسة تطرّقت لموضوع " التّوقّف عند المفسّرين".

منهج البحث: اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على منهجين رئيسيين:

- المنهج الاستقرائي: اتّبعت هذا المنهج في استقراء كتب التفسير للوقوف على مواضع التوقّف.

- المنهج التحليلي: يتّضح هذا المنهج جليّاً في دراسة المواضع محلّ الدّراسة ومعرفة الأسباب التي تجعل المفسّر يختار التوقّف في مسألة من المسائل القرآنية.

خطة البحث: من أجل الإجابة عن الإشكالية المُبرزة سابقاً قسّمتُ هذا البحث إلى مقدّمة وستّة مطالب وخاتمة؛ هذا إجمالا وتفصيله ما يلي:

أمّا المقدّمة فقد مهّدتُ فيها للموضوع مُبيّناً الإشكاليّة التي تهدف هذه الدّراسة للإجابة عنها، إضافة إلى ذكر أهداف البحث في هذا الموضوع والمنهج المتّبع في دراسته.

تطرّقتُ في المطلب الأوّل إلى مفهوم التوقّف وأقسامه، وبيّنتُ في المطلب الثاني موقف السّلف من التوقّف مع عرضٍ أمثلةٍ عن ذلك، أمّا المطالب المتبقّية فعرضت فيها أسباب التوقّف عند المفسّرين؛ إذ خصّصت المطلب الثالث للتوقّف فيما استأثر الله بعلمه، والمطلب الرّابع للتوقّف لتعارض الأدلّة، أمّا توقّفهم لضعف الأدلة فدرسته في المطلب الخامس، وخصّصت المطلب الأخير للحديث عن توقّف المفسّرين لعدم توفّر أدلّة.

وأخيرا ختمتُ هذه الدّراسة بخاتمةٍ أدرجتُ فيها أبرز النّتائج وأهمّ التوصيات.

2. مفهوم التوقّف وأقسامه

سأتطرق في هذا المطلب إلى بيان مفهوم التوقّف لغة واصطلاحاً إضافة إلى تحديد أقسامه عند المفسّرين.

1.2. مفهوم التوقّف

1.1.2. التوقّف لغة:

من التّعريفات اللغوية التي وقفتُ عليها وتعرّضت لبيان المعنى اللغوي للتوقّف أذكر:

قال الجوهري: " واسْتَوْقَفْتُهُ، أي سألته الوُقوفَ. والتوقف في الشيء، كالتلوّم فيه"[1].

وجاء في "لسان العرب" في بيان المعنى اللغوي للكلمة: "التَّوَقُّف فِي الشَّيْءِ: كالتلَوُّم فِيهِ"[2]، وجاء في موضع آخر: " ... وَمِنْهُ التَّوَقُّف فِي الأَمر وَهُوَ الوقُوف عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ مُجاوَزة لَهُ"[3].

وجاء في القاموس المحيط: "والتَّوقُّفُ في الشيءِ: كالتَّلَوُّمِ، وعليه: التَّثَبُّتُ"[4].

ويُلاحظُ في هذه التّعاريف اللغويّة أنها اتّفقت على أنّ معنى التوقّف: التّثبّت والتّلوّم، أمّا التّثبّت فمعناه واضح، فما هو التلوّم؟ جاء في معاجم اللغة أنّ التلوّم بمعنى التمكّث والانتظار[5]، ومنه فالتوقّف في معناه اللغوي هو: التثبّت والانتظار.

2.1.2. التوقّف اصطلاحا:

أمّا في معناه الاصطلاحي فمن التّعاريف التي وقفتُ عليها أنّ "الْوَقْف التَّوَقُّف عَن تَرْجِيح أحد الْقَوْلَيْنِ

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج4، ص1440.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص360.

[3] المصدر نفسه، ج12، ص 497.

[4] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1، ص861.

[5] ينظر: الجوهري، الصحاح، ج5، ص2034، وأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، مجمل اللغة، ص799، وابن منظور، لسان العرب، ج12، ص557.

أَو الْأَقْوَال لَتعَارُض الأدلّة"[1]، ويمكن تقسيم هذا التعريف إلى قسمين؛ تعريف للتوقّف، وبيانٌ لأسبابه، والقسم الثاني من التّعريف غير مكتملٍ لاقتصار صاحبه على سبب واحد من أسباب التوقّف وهو تعارضُ الأدلّة، والقارئ لكتب التّفسير يلحظ أن تعارض الأدلّة سبب من أسباب التوقّف لكن لا يمكن حصره فيه، وما دام هذا البحث مختصٌّ بدراسة موضوع التوقّف عند المفسّرين فالصّواب أن يُقال: التّوقف هو أن لا يرجّح المفسّر قولا على الآخر عند الاختلاف، أو أن يتوقّف المفسّر ابتداء عن التفسير في مسألة ما سواء وردت فيها أقوالٌ مفسّرة أم لم ترِد، ومن أسباب التوقّف عند المفسرين: التوقّف فيما استأثر الله بعلمه، التوقف لتعارض الأدلّة وعدم وجود قرينة مرجّحة لكفّة قولٍ على آخر، التوقّف لضعف الأدلّة، والتوقّف لعدم توفّر أدلّة عند المفسّر.

2.2. أقسام التوقّف:

من خلال استقراء بعض كتب التفسير يُلاحظ أنّ التوقّف عند المفسّرين ينقسم إلى قسمين: الأول: " توقّفٌ صريح"، والآخر: "غير صريح"، وسأتعرّض في هذا الفرع إلى تعريفٍ مختصر بكلّ قسم مع التمثيل له من كتب التفسير مع مراعاة الاختصار؛ لأنّ الهدف من إدراج هذا الفرع بيان الأقسام مع التمثيل لها وليس التوسّع في ذكر الأقوال والأدلّة، كما أنّ هذه الأساليب ستصادفنا في الجانب التطبيقي لهذا البحث، وبالتّحديد في التمثيل لأسباب التوقّف من كتب التفسير.

1.2.2. توقّف صريح:

هو أن يصرّح المفسر بتوقّفه في المسألة، وهذا التّصريح بدوره يمكن تقسيمه إلى قسمين:

أولا: أن يصرّح بلفظ التّوقف أو الوقف، وسأكتفي بذكر مثالٍ عن كلّ صيغة:

أ - بعد أن أورد الطبري بعض الأقوال في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ [النور: 61]، عقّب عليها بقوله: " ولا خبر بشيء من ذلك يقطع العذر، ولا دلالة في ظاهر التنزيل على حقيقة شيء منه، والصواب التسليم لما دلّ عليه ظاهر التنزيل، والتوقّف فيما لم يكن على صحته دليل"[2].

ب - في تحديد شخصية فتى موسى في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: 60] قال ابن العربي: " ظاهر القرآن يقتضي أنه عبد. وفي الحديث أنه كان يوشع بن نون. وفي التفسير أنه ابن أخته. وهذا كله ما لا يُقطع به، **فالوقفُ** فيه أسلم"[3].

ثانياً: أن يوظّف المفسّر عبارة يُفهم منها توقّفه في تلك المسألة، ومن أشهر العبارات الدّالّة على التّوقّف قول المفسّر بعد عرض الأقوال المختلفة في المسألة: " والله أعلم بذلك" أو " والله أعلم به" أو "

[1] زكريا الأنصاري السنيكي، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ص 75.

[2] محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، ج19، ص224.

[3] أبو بكر بن العربي المعافري، أحكام القرآن، ج3، ص239.

والله أعلم بالصّواب" وغيرها من العبارات التي يُفهم منها أنّ المفسّر توقّف في تلك المسألة، ومن الأمثلة على هذا القسم أذكر:

أ- في تحديد سبب تفقّد سيدنا سليمان للهدهد قال الطبري بعد أن أورد بعض الأقوال في المسألة: "**والله أعلم بأي ذلك كان** إذ لم يأتنا بأيّ ذلك كان تنزيل، ولا خبر عن رسول الله ﷺ صحيح"[1]، فكما هو مُلاحظ فالطبري لم يصرّح بلفظ التوقف لكن العبارة المُشار إليها يُفهم منها توقّفه في هذه المسألة.

ب- في تفسيره لمعنى الرّوح في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ﴾ [النبأ: 38] أورد الطبري بعض الأقوال في المسألة ثمّ عقّب عليها بقوله: " والرُّوح خَلْق من خَلْقِه، وجائز أن يكون بعض هذه الأشياء التي ذكرت، **والله أعلم أيّ ذلك هو**، ولا خبر بشيء من ذلك أنه المعنيّ به دون غيره يجب التسليم له، ولا حجّة تدلّ عليه، وغير ضائرٍ الجهل به"[2]، والطبري في هذه المسألة أوكل العلم بالرّوح لخالقها جلّ ثناؤه واللفظ الذي استعمله: " والله أعلم أيّ ذلك هو" يُفهم منه توقّفه في هذه المسألة.

2.2.2. توقّف غير صريح

التوقّف غير الصريح هو أن يعرض المفسّر الأقوال في تلك المسألة دون أن يرجّح أحدها على الآخر مع أنّ الغالب على منهج ذلك المفسّر ترجيحه بين الأقوال المختلف في تفسيرها، ومن أبرز المفسّرين الذين اتّبعوا هذا المنهج في تفاسيرهم ابن جرير الطبري في تفسيره " جامع البيان"، وكما هو معروف للباحثين في حقل الدّراسات القرآنية أنّ تفسير " جامع البيان" يزخر بالترجيحات؛ إذ يعرض صاحبه الأقوال الواردة في المسألة منسوبة إلى أصحابها، ثمّ يعقّب عليها بذكر ترجيحه في المسألة، لكن في بعض المسائل يكتفي الطبري بعرض الأقوال دون أن يعقّب عليها، أو يعقّب دون اختيارٍ صريحٍ لأحدها كما سيأتي بيانه في المثال الثاني، كما أنّه لا يصرّح بتوقّفه في المسألة، ويُفهم من هذا توقّفه فيها، وهو ما فهمه ابن كثير وصرّح به في الكثير من المواضع في تفسيره – سنأتي على ذكر بعضها-، حيثُ يعقّبُ بعد أن يعرض الاختلاف في المسألة: " وتوقّف ابن جرير"، وعند الرجوع إلى " جامع البيان" نجد أنّ صاحبه اكتفى بسرد الأقوال في تلك المسألة دون أن يعقّب عليها كما هو الغالب على منهجه، أو عقّب عليها دون أن يدلّ تعقيبه على ترجيحٍ لأحدها على الآخر مع عدم إمكانية الجمع بينها؛ لأنّه من المعلوم أنه لا يُصار إلى الترجيح حالَ إمكانيّة الجمع، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب أذكر:

أ- اختلف أهل التأويل في " ذو الكفل" بين قائل بنبوّته وقائل بعدمها وأنّه كان من الصّالحين، ويُلاحظ أن الطبري[3] أورد بعض الآثار في هذه المسألة دون أن يرجّح أصحّها، وهو ما يفهم منه توقّفه في هذه المسألة، وقد صرّح ابن كثير بذلك في سياق عرضه لهذه المسألة فقال: " وأما ذو الكفل، فالظاهر من السياق أنه ما قرن مع الأنبياء إلا وهو نبي. وقال آخرون: إنما كان رجلا صالحا، وكان ملكا عادلا، وحكما

[1] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج3، ص238.

[2] المصدر نفسه، ج24، ص177.

[3] ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 18، ص 507-511.

مقسطا، وتوقّف ابن جرير في ذلك، فالله أعلم"[1].

ب- في تحديد المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾ [المرسلات: 01] أورد الطبري ثلاثة أقوال في بيان المسألة؛ الأول: المرسلات هي الرياح، والثاني: الملائكة، والثالث: الرسل، ثمّ عقّب على هذه الأقوال بقوله: " والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله تعالى ذكره أقسم بالمرسلات عرفا، وقد ترسل عُرْفا الملائكة، وترسل كذلك الرياح، ولا دلالة تدلّ على أن المعنيّ بذلك أحد الحِزْبين دون الآخر، وقد عمّ جلّ ثناؤه بإقسامه بكل ما كانت صفته ما وصف، فكلّ من كان صفته كذلك، فداخل في قسمه ذلك مَلَكا أو ريحا أو رسولا من بني آدم مرسلا"[2].

وفهم ابن كثير من صنيع الطبري في هذه المسألة أنّه توقّف فيها، ونصّ كلامه: " وتوقّف ابن جرير في والمرسلات عرفا هل هي الملائكة إذا أرسلت بالعرف أو كعرف الفرس يتبع بعضهم بعضا، أو هي الرياح إذا هبت شيئا فشيئا؟"[3]، وتوقّف الطبري في هذه المسألة جليٌّ؛ لأنّ هذه الأقوال متعارضة ولا يمكن الجمع بينها، وقد صرّح الطبري أنّه لا دلالة على أن المُراد إحداها، وسبب تنبيهي على هذا أنه قد يعرض المفسّر الأقوال ثمّ يعقّب عليها محاولا الجمع بينها فهذا لا يعدّ توقّفاً؛ لأنّ الجمع مُقدَّمٌ على التّرجيح، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾[التكوير: 16] إذ نقل العديد من الأقوال في المسألة؛ من بينها أنّ المُراد بها النجوم، وقال البعض هي بقر الوحش، وقال غيرهم هي الظباء، ثمّ عقّب الطبري على هذه الأقوال مرجّحاً: " وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: أن يقال: إن الله تعالى ذكره أقسم بأشياء تخنس أحيانا: أي تغيب، وتجري أحيانا وتكنس أخرى، وكنوسها: أن تأوي في مكانسها، والمكانس عند العرب: هي المواضع التي تأوي إليها بقر الوحش والظباء، واحدها: مَكْنِس وكناس ... فالكناس في كلام العرب ما وصفت، وغير مُنكر أن يستعار ذلك في المواضع التي تكون بها النجوم من السماء، فإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن في الآية دلالة على أن المراد بذلك النجوم دون البقر، ولا البقر دون الظباء، فالصواب أن يُعَمّ بذلك كلّ ما كانت صفته الخنوس أحياناً والجري أخرى، والكنوس بآنات على ما وصف جلّ ثناؤه من صفتها"[4]، وكما هو مُلاحظ في هذه المسألة أن الطبري اختار الجمع بين هذه الأقوال، والتّرجيح يمتنع حالَ إمكانيّة الجمع بين الأقوال المختلفة، وهذا خلاف ما فهمه ابن كثير في هذه المسألة؛ إذ نقل في تفسيره أن الطّبري توقّف فيها، قال مصرّحاً برأيه في كلام الطبري: " وتوقّف ابن جرير في المراد بقوله: بالخنس الجوار الكنّس هل هو النجوم أو الظباء وبقر الوحش قال ويحتمل أن يكون الجميع مرادا"[5]، والمتمعّن في كلام الطبري في هذه المسألة يتّضح له جليّاً أنّ الطبري جمع بين الأقوال ولم يتوقّف، دليل ذلك قوله: " ... فالصواب أن يُعَمّ بذلك كلّ ما كانت صفته الخنوس أحيانا والجري أخرى"[6]، وإلى هذا أشار محمد

[1] إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج5، ص319.

[2] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 24، ص 125.

[3] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 8، ص 302.

[4] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج24، ص 255.

[5] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 8، ص336.

[6] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج24، ص255.

الأمين الشنقيطي في قوله: " وقال [يقصد ابن كثير]: توقّف ابن جرير، والواقع أن كلام ابن جرير يفيد أنّه لا مانع عنده من إرادة الجميع ; لأنّ المعنى محتمل ولا مانع عنده"[1].

ج- في تفسيره لمعنى الروح في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: 38] ساقَ الطبري العديد من الأقوال في بيان المُراد بالرّوح في هذه الآية[2] دون أن يعقّب عليها، وصنيعه هذا يدلّ على توقّفه في المسألة رغم أنّه لم يصرّح بذلك، قال محمد الأمين الشنقيطي - بعد أن نقل عن المفسّرين ثمانية أقوال في تحديد معنى الرّوح في هذه المسألة-: " وتوقّف ابن جرير في ترجيحِ واحدٍ منها"[3].

وتعمّدتُ أن أختار المسائل التي توقّف فيها ابن جرير ولم يصرّح بتوقّفه فيها ونقل عنه التوقّف غيره من المفسّرين؛ لأنّ الاستدلال بكلام الأقران – غالباً- يمنع أيّ تأويلٍ أو فهمٍ غير دقيقٍ من الباحث.

3. التوقّف عند السلف.

من المعلوم أنّ تفسير السلف من أصحّ طرق التفسير بعد تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالسنة؛ لأنّهم رضوان الله عليهم أعلم الناس بكلام الله بعد النبي ﷺ؛ كيف لا والقرآن تنزّل ورسول الله ﷺ بين ظهرانيهم، وقد أُمر عليه الصّلاة والسلام بتبيين ما استشكل عليهم فهمه ولم يتّضح لهم مقصوده، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 44]، وهناك تباين بين السّلف في تفسير كلام الله بين مفسّر له ومتوقّفٍ عن تفسيره، قال ابن عطية في لمحة مختصرةٍ وجيزة عن أشهر مفسّري السّلف وتعاملهم مع تفسير كلام الله: " وكان جلّة من السلف كسعيد بن المسيب، وعامر الشّعبي، وغيرهما، يعظّمون تفسير القرآن، ويتوقّفون عنه تورّعاً واحتياطاً لأنفسهم، مع إدراكهم، وتقدّمهم، وكان جلّة من السلف كثير عددهم يفسرونه وهم أبقوا على المسلمين في ذلك ﷺ"[4]، وذكر منهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أجمعين، وقال ابن جزيّ: " فمنهم من فسر القرآن وتكلم في معانيه. وهم الأكثرون. ومنهم من توقّف عن الكلام فيه احتياطا لما ورد من التشديد في ذلك"[5]، وفي الحقيقة الكلام يطول في الحديث عن مفسّري السّلف والآثار الواردة عن تورّع بعضهم عن تفسير كلام الله ومن يُؤخذ بقوله حال اختلافهم وحجّية تفسيرهم حالَ اتّفاقهم وغيرها من المسائل المتعلّقة بتفسير السّلف التي تعرّضت لدراستها العديد من البحوث العلمية وليس هذا مجال التوسع في هذا الموضوع وبسط الكلام فيه، وسأكتفي في هذا المطلب بعرض بعض الأمثلة الواردة في كتب التفسير توضّح توقّف السّلف في العديد من المسائل التفسيريّة، والهدف من إدراج هذه المسألة في هذا البحث هو للدلالة على أن التّوقف له تطبيقاته عند الأوّلين، ومن الأمثلة على ذلك أذكر:

---

[1] محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج8، ص400.

[2] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج24، ص 175-177.

[3] محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج8، ص413.

[4] ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص41.

[5] ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص20.

1- في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ﴾ [النساء: 24] أورد مكّي بعض الأقوال في تفسير الآية ثمّ عقّب عليها بقوله: " وروي أن ابن عباس كان يتوقّف في تفسير هذه الآية، قال ابن جبير: كان ابن عباس لا يعلمها. وروي عن مجاهد أنه قال: لو أعلم من يفسر لي هذه الآية لضربت إليه أكباد الإبل يعني:﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾"[1].

2- في تفسيره لمعنى " الأبّ" في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ [عبس: 31] نقل ابن عطيّة بعض الآثار عن السّلف ثمّ عقّب عليها بقوله: " وفي اللفظة غرابةٌ وقد توقّف في تفسيرها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما"[2].

3- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا مِّنۡهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ [القلم: 32] نقل ابن عادل الحنبلي عن الحسن ﷺ قوله: " قول أهل الجنة: ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ لا أدري إيماناً كان ذلك منهم، أو على حد ما يكون من المشركين إذا أصابهم الشدة"[3]، ثمّ عقّب على كلام الحسن بقوله: " فتوقّف في كونهم مؤمنين"[4].

ومن هذه الأمثلة وغيرها المنثورة في كتب التفسير يتّضح أنّ السّلف رضوان الله عليهم رغم معاصرتهم لزمن التنزيل وقربهم من النبي ﷺ كانوا يتورّعون عن القول في كلام الله إلا بالحجّة القاطعة والبرهان السّاطع، ويتوقّفون حالَ الشكّ وعدم العلم بالدّليل.

4. التوقّف فيما استأثر الله بعلمه.

ذكر الطبري في تفسيره أن وجوه تأويل القرآن ثلاثة، وأول هذه الوجوه ما استأثر الله بعلمه[5]، أي: لا أحد يعلم تفسيره غير قائله جلّ ثناؤه، وهو أحد التفسيرات للمتشابه الوارد في قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: 7]، حيثُ اختلف المفسّرون في تأويلهم للمتشابه الوارد في الآية إلى عدّة أقوال؛ منها أنّ المتشابه هو ما استأثر الله بعلمه، من ذلك ما ذكره الماوردي في سياق عرضه لأقوال العلماء في بيان معنى المتشابه: " المتشابه ما لم يكن إلى علمه سبيل ممّا استأثر الله بعلمه, كقيام السّاعة, وطلوع الشمس من مغربها, وخروج عيسى ونحوه, وهذا قول جابر بن عبد الله"[6]، قال الطبري معرّفاً هذا الوجه في سياق عرضه لوجوه تأويل القرآن: " أحدها لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه، وحَجبَ علمه عن جميع خلقه، وهو أوقاتُ ما كانَ من آجال الأمور الحادثة، التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة، مثل: وقت قيام الساعة، ووقت

[1] مجموعة رسائل جماعية تحت إشراف: الشاهد البوشيخي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ج2، ص1280.

[2] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 5، ص439.

[3] ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 19، ص293.

[4] المصدر نفسه، ج19، ص293.

[5] ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص92.

[6] علي بن محمد الماوردي، النكت والعيون، ج1، ص369.

نزول عيسى بن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، والنفخ في الصور، وما أشبه ذلك"[1]، وسأعرض في هذا المطلب بعض الأمثلة التي تثبت توقّف المفسّرين في الآي التي تندرج ضمن هذا الوجه، واخترت من مسائل هذا الباب مسألتي: الرّوح، والسّاعة، وهذه بعض الأمثلة على توقّف المفسِّرين فيهما :

1- الروح: في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] توقّف بعض المفسرين عن بيان ماهية الرّوح في الآية؛ من أقوالهم أذكر:

- قال الزجاج: " سألت اليهود النبي - صلى الله عليه وسلم -عن الروح وهم مقدرون أن يجيبهم بغير ما عَلِمَ مِن تفسيرها، فأعلمهم أن الروح من أمر اللَّهِ"[2].

- وقال ابن جزي: "﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ أي من الأمور التي استأثر الله بها ولم يطلع عليها خلقه"[3]، وقال في موضع آخر: "ولقد كثر اختلاف الناس في النفس والروح، وليس في أقوالهم في ذلك ما يعوّل عليه".[4]

- وجاء في تفسير الجلالين: "فهي صريحةٌ أو كالصّريحة في أنّ الروح من علم الله تعالى لا نعلمه فالإمساك عن تعريفها أولى".[5]

- وقال الإيجي مفسّراً معنى الروح في الآية: "ممّا استأثر بعلمه".[6]

- وقال البغوي: " وأولى الأقاويل أن يوكل علمه إلى الله عز وجل، وهو قول أهل السنّة".[7]

وسبب توقّف المفسّرين في هذه المسألة هو أنّ ظاهر الآية مفيدٌ بأنّ الرّوح من أمر الله لا يعلمها إلّا هو، ورغم ذلك لا يمكن الإنكار أن هناك من خاض فيها، وقد تعرّض الرّازي لهذه المسألة في تفسيره ونقل أدلّة الخائضين في بيان ماهية الرّوح، وممّا نقله عنهم قولهم: "الروح ليس أعظم شأناً ولا أعلى مكاناً من الله تعالى فإذا كانت معرفة الله تعالى ممكنة بل حاصلة فأي مانعٍ يمنع من معرفة الرّوح"[8]، وفي هذا دلالة على أنّ المفسّرين يختلفون في تفسير المسائل المندرجة تحت هذا الباب بين متورّعٍ متوقّف في تفسيرها ومفسّرٍ لها بأدلّة نقليّة وعقليّةٍ يراها معتبرة ويصحّ الاستدلال بها لتأكيد صحّة موقفه في التّعرّض لتفسير مثل هذه المسائل.

2- السّاعة: في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187] توقّف جمهور المفسّرين عن الخوض في هذا الباب؛ لأنّ العلم بموعد السّاعة ممّا استأثر الله

[1] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص92.

[2] الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص257.

[3] ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص 435.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص453.

[5] جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ص380.

[6] محمد بن عبد الرحمان الإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، ج 2، ص413.

[7] البغوي، معالم التنزيل، ج3، ص160.

[8] الرازي، مفاتيح الغيب، ج21، ص382.

بعلمه، ومن أقوالهم في هذه المسألة أذكر:

. قال الطبري: " فإن معناه: قل، يا محمد، لسائليك عن وقت الساعة وحين مجيئها: لا علم لي بذلك، ولا علم به إلا عند الله الذي يعلم غيب السماوات والأرض".[1]

. قال النسفي: " أي علم وقت إرسائها عنده قد استأثر به لم يخبر به أحداً من ملك مقرب ولا نبي مرسل ليكون ذلك أدعى إلى الطاعة وأزجر عن المعصية كما أخفى الأجل الخاص وهو وقت الموت لذلك".[2]

. وقال الخازن: " لا يعلم الوقت الذي تقوم فيه إلا الله استأثر الله بعلمها فلم يطلع عليه أحد".[3]

. وقال الماتريدي: " أجمع من آمن باللَّه تعالى، وصدق رسله - عليهم السلام - من أهل السماء وأهل الأرض أن ليس عندهم علم بوقت الساعة؛ فإن ذلك خفي عليهم لا يعلمونه، وأن علم ذلك عند اللَّه تعالى، وهو ما قال - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا... الآية﴾؛ غير الباطنية والروافض؛ فإن علم ذلك عندهم على مذهبهم وفي زعمهم: أما الروافض: فإنهم يعدون الأئمة ويقولون: إن الساعة على إمام كذا، وفي زمان كذا. وأما الباطنية يقولون: إن اسم الساعة والقيامة ونحو ذلك إنما هو اسم قائم الزمان وإنه فلان، فعلى قولهم يظهر وقت قيامها، فهو خلاف ما ذكر في الكتاب، وما أجمع عليه أهل السماء والأرض، واللَّه أعلم".[4]

. وقال صدّيق خان: " قد استأثر به لا يعلمها غيره ولا يهتدي إليها سواه ليكون ذلك أدعى إلى الطاعة وأزجر عن المعصية".[5]

إذن فهذه الأمثلة وغيرها تظهر أنّ المفسّرين – غالباً- يتوقّفون عن تأويل ما استأثر الله بعلمه، وليس من أهداف هذا البحث تحرير الخلاف في هذه المسائل، إنّما المُراد الدّلالة على أنّ من الأسباب التي تدفع المفسّر إلى التّوقّف هو تيقّنه أنّ المسألة المُراد تفسيرها وبيانها هي ممّا استأثر الله بعلمه، والأسلم والأحوط عندهم هو التوقّف في مثل هذه المسائل، وتوقّفهم هذا يسدّ الباب أمام التّأويلات المنحرفة لكتاب الله والقول فيه دون علم؛ ومن القواعد المعتبرة التي يمكن التّرجيح بها في هذا الباب ما قرّره ابن جزيّ في سياق عرضه لوجوه التّرجيح عند المفسّرين: " أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسّرين: فإنّ كثرة القائلين بالقول يقتضي ترجيحه".[6]

5. التوقّف لتعارض الأدلّة.

عندما اطّلعت على تعلّل المفسّرين بتعارض الأدلّة عند توقّفهم في بعض المسائل المختلف في تفسيرها

[1] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج13، ص301.
[2] النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج1، ص622.
[3] الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج2، ص278.
[4] الماتريدي، تفسير الماتريدي، ج9، ص93.
[5] محمد صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، ج5، ص92.
[6] ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص 19.

ظهر لي في الوَهلة الأولى أنّ هناك تناقضٌ في كلامهم؛ فمن جهة المفسّر يرجّح في مسائل أدلّتها متعارضة، كما أن من شروط التّرجيح أنّه لا يُصار إليه إلا عند التّعارض وامتناع الجمع، ومن جهة أخرى يتوقّف المفسّر في مسائل أخرى معلّلا سبب توقّفه بتعارض الأدلة، فكيف يستقيمُ هذا؟! والجواب عن هذا بعد استقراءٍ وتحليلٍ لمنهج المفسّرين في هذا الباب أنّ تعارض الأدلّة عندهم يخضع للتفصيل؛ فإن تعارضت الأدلّة وتبيّن للمفسّر وجهٌ ترجيحيٌّ يرجّحُ كفّة دليلٍ على آخر فبه يرجّح، أمّا إن وُجِد هذا التّعارض ولم يقف المفسّر على وجهٍ مرجّحٍ اختار التوقّف؛ فالتّوقّف عندهم أسلم من الترجيح دون مرجّح، وهذا ما سيأتي تفصيله وبيانه في بعض المسائل التي سأوردها في هذا المطلب؛ من ذلك أذكر:

1- من المسائل التي اشتهر فيها الاختلاف بين المفسّرين الحروف المقطّعة في أوائل السّور، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: 1] قال أبو حيان في تفسيره لمعنى الحرف " ق" في مطلع هذه السورة: " وق حرف هجاء، وقد اختلف المفسرون في مدلوله على أحد عشر قولا متعارضة، لا دليل على صحة شيء منها، فاطّرحت نقلها في كتابي هذا"[1]، والمطّلع على كلام المفسّرين في هذه المسألة يقف على عدّة أدلّة نقليّة وعقليّة ساقها المفسّرون في تفسيرهم للحرف المقطّع في مطلع هذه السورة، ومن المؤكّد أن أبا حيّان اطّلع على هذه الأدلة لكن لم يثبت عنده دليلٌ على صحّتها كما صرّح به في ما نقلته عنه.

2- أيضاً من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم ويمكن الاستدلال بها في هذا الباب مسألة تحديد الصّلاة الوسطى في قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، وقد أورد ابن كثير العديد من الأقوال في هذه المسألة؛ من بينها: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وقيل هي صلاة المغرب، وقال بعضهم هي مجموع الصوات الخمس، وقال آخرون هي صلاة الجمعة، ثم عقّب ابن كثير على هذه الأقوال بقوله: " وتوقف فيها آخرون لمّا تعارضت عندهم الأدلة، ولم يظهر لهم وجه الترجيح، ولم يقع الإجماع على قول واحد، بل لم يزل النزاع فيها موجودا من زمان الصحابة وإلى الآن"[2]، وسبب توقّف البعض في هذه المسألة كما يتّضح من كلام ابن كثير هو أنه لم يظهر لهم وجهٌ مرجّح لقول على آخر مع أنّ لأصحاب كلّ قولٍ أدلّة رجّحوا بها ما ذهبوا إليه في تحريرهم لهذه المسألة.

وفي آخر هذا المطلب يمكن القول إن من القواعد المهمّة التي يمكن تقريرها في هذا الباب أنّ تعارض الأدلّة وعدم ظهور وجه ترجيحيّ عند المفسّر يدفع به إلى التّوقّف في المسألة.

6. التوقّف لضعف الأدلّة.

التوقّف لضعف الأدلّة أو القرائن الترجيحيّة هو أحد أسباب الوقف عند المفسّرين؛ فالمفسّر يرى أن التوقّف أصوب وأولى من ترجيح أحد الأقوال بالاستناد إلى دليلٍ ضعيفٍ أو قرينةٍ غير صريحةٍ، والمطّلع على مسائل الاختلاف يلحظ أن المفسّرين يختلفون في هذه الجزئية؛ ففي مسألةٍ واحدةٍ يختلف المفسّرون بين مرجّحٍ مستندٍ إلى أدلّة محدّدة ومتوقّفٍ مصرّحٍ بضعفها، ومن المسائل التي اطّلعتُ عليها ويمكن

[1] أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج9، ص528.

2 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص496.

الاستدلالُ بها في هذا الباب ما ورد من اختلافٍ للمفسّرين في تحديد الذّبيح المذكور في القرآن، وأقوالهم فيه ثلاثة:

1- الذّبيح هو سيّدنا إسماعيل: ورجّح هذا القول جماعة من أهل العلم، منهم – على سبيل المثال لا الحصر- ابن عطية، والنّسفي، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيّم، وابن كثير، والثّعالبي، وابن عاشور[1]، واستدلّوا على ترجيحهم لهذا القول بالعديد من الأدلّة النّقليّة والعقلية ليس هذا مجال بسطها.

2- الذّبيح هو سيدنا إسحاق: واختار هذا القول جمعٌ من المفسرين؛ منهم: مقاتل بن سليمان، والطبري، وابن الجوزي، والقرطبي[2]، وأصحاب هذا القول كسابقيهم استندوا في ترجيحهم لهذا القول إلى العديد من الأدلّة النّقليّة والعقليّة.

3- التوقّف: واختار التوقّف في هذه المسألة جمعٌ من المفسّرين؛ منهم: الزجّاج، والرّازي، والشوكاني، والمراغي[3]، وسبب توقّف هؤلاء المفسّرين هو ضعف الأدلّة، قال الشوكاني مصرّحاً بالوقف ومعلّلا سببه: " ولم يصحّ عن رسول الله ﷺ في ذلك شيء، وما رُوي عنه فهو إمّا موضوع أو ضعيف جدّا، ولم يبق إلا مجرّد استنباطات من القرآن كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، هي محتملة ولا تقوم حجّة بمحتمل، فالوقف هو الذي لا ينبغي مجاوزته، وفيه السّلامة من التّرجيح، بلا مرجّح، ومن الاستدلال بما هو محتمل"[4].

ويتّضح من خلال هذه المسألة أنّ ضعف الأدلّة من الأسباب التي تدفع المفسّر للتوقّف في بعض المسائل المُختلف في تفسيرها، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا – كما يتّضح في المثال المذكور- يختلف من مفسّرٍ إلى آخر؛ فالأدلّة التي يراها مُفسّرٌ ضعيفة ولا يمكن الاستناد إليها في ترجيح قولٍ على آخر قد يراها مفسّرٌ آخر مرجّحة ويمكن الاستناد إليها، وهذا امتدادٌ آخر للاختلاف بين المفسّرين.

7. التوقّف لعدم توفّر أدلّة.

من الأسباب التي تدفع المفسّر للتوقّف في تأويل مسألةٍ من المسائل التفسيرية عدم توفّر دليل عند المفسّر؛ لأنّه يجبُ على المفسّر عند ترجيحه لقولٍ من الأقوال أن يرتكز على وجهٍ مرجّحٍ لقولٍ على آخر، والتّرجيح دون دليل أو قرينة مرادفٌ للتّرجيح بالهوى، ومن الأمثلة التي تثبتُ توقّف المفسّرين لعدم توفّر أدلة أو قرائن مرجّحة أذكر:

1- من المسائل التي توقّف فيها الطبري لعدم توفّر دليل يرجّح به قولا على آخر ما جاء من الاختلاف في

[1] ينظر على التوالي: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص190، والنسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج3، ص132، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج4، ص331، وابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج1، ص71، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص288، 347، ج7، ص25، وعبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص323، محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج23، ص157.

[2] ينظر على التوالي: مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، ج3، ص615، والطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 21، ص86، وابن الجوزي، تذكرة الأريب في تفسير الغريب، ص322، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص135.

[3] ينظر على التوالي: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص311، والرازي، مفاتيح الغيب، ج26، ص348، والشوكاني، فتح القدير، ج4، ص468، وأحمد بن مصطفى المراغي، تفسير المراغي، ج23، ص7.

[4] الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 468.

تحديد شخصيّة السّائل في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[الأعراف: 187]، حيثُ أورد الطبري قولين في بيان هذه المسألة، فقال بعض أهل التفسير إنّ السائلين هم قريش، وقال آخرون أن موجّه السؤال هم اليهود، ثمّ عقّب الطبري على القولين: " والصواب من القول في ذلك أن يُقال: إنّ قومًا سألوا رسول الله ﷺ عن الساعة، فأنزل الله هذه الآية وجائزٌ أن يكون كانوا من قريش وجائزٌ أن يكونوا كانوا من اليهود; ولا خبر بذلك عندنا يجوّز قَطْعَ القول على أيّ ذلك كان"[1].

2- أيضا من المسائل التفسيرية التي توقّف فيها الطبري لعدم توفّر دليلٍ على صحّة شيء منها ما جاء في عرضه للاختلاف في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: 61]، قال: " وجائزٌ أن يكون ذلك نزل بسبب من كان يتخوّف من الأغنياء الأكل مع الفقير، وجائز أن يكون نزل بسبب القوم الذين ذكر أنهم كانوا لا يطعمون وحدانا، وبسبب غير ذلك، ولا خبر بشيء من ذلك يقطع العذر، ولا دلالة في ظاهر التنزيل على حقيقة شيء منه، والصواب التسليم لما دلّ عليه ظاهر التنزيل، والتوقف فيما لم يكن على صحته دليل"[2].

3- ومن الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها في هذا الباب ما ورد من الاختلاف في بيان المُراد من قوله تعالى : ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: 15]، حيثُ نقل الرازي ثلاثة أقوال في تفسير المسألة ثم عقّب عليها بقوله: " ولا مطمع في ترجيح بعض هذه الروايات على بعض، لأنّه ليس في القرآن ما يدلّ على شيء منها"[3]، وكما يتّضح من نصّ كلام الرّازي أنّ سبب توقفه وعدم ترجيحه في هذه المسألة هو عدم توفّر دليل صحيحٍ أو قرينةٍ صريحةٍ يرجّح بها رواية على أخرى.

4- أيضا من المسائل التي توقّف فيها الرّازي لعدم توفّر دليل ما جاء في ذكره لبعض الروايات في تحديد شخصيّة المشتري في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: 21] ثمّ عقّب عليها بقوله: " واعلم أنّ شيئا من هذه الروايات لم يدلّ عليه القرآن، ولم يثبت أيضا في خبر صحيح وتفسير كتاب الله تعالى لا يتوقّف على شيء من هذه الروايات، فالأليق بالعاقل أن يحترز من ذكرها"[4].

5- في تحديد عدد من آمن مع سيّدنا نوح في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: 40] أورد أبو حيّان عديد الأقوال في تعيين عدد من آمن معه ثمّ عقّب عليها بقوله: " وهذه أقوال متعارضة، والذي أخبر الله تعالى به أنه ما آمن معه إلا قليل، ولا يمكن التّنصيص على عدد هذا النفر القليل الذي أبهم الله عددهم إلا بنص عن رسول الله ﷺ"[5]، وسبب توقّف أبي حيّان في هذه المسألة هو أنّ الأقوال متعارضة ولا دليل

[1] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 13، ص 293.

[2] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 19، ص224.

[3] الرازي، مفاتيح الغيب، ج 24، ص584.

[4] المصدر نفسه، ج18، ص435.

[5] أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص153.

عنده يرجّح به قولا على آخر.

6- في مسألة كتاب سيّدنا سليمان وطريقة وصوله إلى القوم في سبأ قال أبو زهرة: " ولم يتعرض القرآن لبيان طريق توصيل كتاب سليمان إليهم، وقد قيل إنه أوصله من الكوّة التي تشرق عليها الشمس منها لتعبّدها فيها، وقيل: إنه جاء إلى جمعهم، وألقى الكتاب المختوم بخادم الملك لسليمان، فألقاه عليهم وهم يجتمعون، واللَّه تعالى وحده العليم كيف أوصل إليهم الكتاب، ولا نتعرض لبيانه، لأنه لو لم يعلمنا به اللَّه فحق علينا التوقّف، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36]"[1]، وسبب توقّف أبي زهرة في هذه المسألة أنّه لم يرد أيّ دليل نقليٍّ أو عقليٍّ مبيّنٍ لطريقة وصول كتاب سيّدنا سليمان إلى المُرسل إليهم فوجب التوقّف.

ومن هذه الأمثلة وغيرها يمكن القول إنّ من القواعد المعتبرة التي قرّرها المفسّرون في هذا الباب أنّ التوقّف حالَ عدم توفّر دليل صحيحٍ أو قرينة صريحةٍ أولى وأصوب من التّرجيح دون وجهٍ مُرجّح، كما أنّ التوقّف أهون من ترجيح قولٍ دون الاستناد إلى دليلٍ وقد يكون الصّواب في غيره، وفي هذا دلالة على أنّ الاحتراز والتثبّت واجبٌ على من تصدّى لتفسير كلام المولى جلّ ثناؤه.

8. خاتمة

في ختام هذا البحث هذه أبرزُ نتائجه وتوصياته:

1.8. النتائج

- " التوقّف" أو " الوقفُ" هما المصطلحان الصّريحان اللتان وظّفهما المفسّرون لبيان عدم ترجيحهم لأيّ قولٍ في المسائل التي اختلف أهلُ التأويلِ في تفسيرها.

- من العبارات الصّريحة التي تثبتُ توقّف المفسّر في المسألة أن يكِل علمها إلى الله بقوله: " والله أعلم بذلك" أو " والله أعلم أيّ ذلك هو" وغيرها من العبارات الدّالة على نفس المعنى.

- من الأساليب التي تُثبت توقّف المفسّر - دون تصريحه بذلك- أن يعرض الأقوال في المسألة دون أن يرجّح قولا على الآخر، مع أنّ الغالب على منهج ذلك المفسّر ترجيحه بين الأقوال المختلف في تفسيرها.

- كان السّلف رضوان الله عليهم يتوقّفون في التفسير تورّعاً أو إذا لم يتوفّر عندهم دليلٌ.

- ليس كلّ ما جاء في القرآن الكريم اتّضح معناه لأهل التّأويل؛ فهناك مسائل عدّها المفسّرون ممّا استأثر الله بعلمه والواجب التوقّف فيها كمسألة السّاعة والرّوح وغيرها من المسائل التي تندرجُ تحت هذا الباب.

- تعارض الأدلة وعدم توفّر وجهٍ ترجيحيٍّ عند المفسّر يرجّح به كفّة قولٍ على آخر من الأسباب التي

[1] أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج10، ص5450.

تدفع المفسّر للتوقّف في التفسير.

- من أسباب التوقّف عند المفسّرين ضعف الأدلّة؛ فالمصير إلى التوقّف أسلم عندهم من ترجيح قولٍ على آخر بدليلٍ ضعيفٍ.

- إذا اختلفت الأقوال التفسيريّة في بيان مسألةٍ من المسائل ولم يقف المفسّر على دليلٍ صحيحٍ أو قرينةٍ صريحة يرجّح بها كفّة قولٍ على آخر صارَ إلى التوقّف.

2.8. التوصيات:

موضوع التوقّف عند المفسّرين من المواضيع البِكر التي لم تلقَ العناية اللازمة من الباحثين في حقل الدراسات القرآنية، ومنه فأوصي بالتّوسّع أكثر في هذا الموضوع؛ إذ هو جديرٌ بأن يُدرسَ في رسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه.

9. قائمة المراجع

- الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، **جامع البيان في تفسير القرآن**، (2004م)، بيروت، دار صادر.
- البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد، **معالم التنزيل**، (1420ه)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن تيمية، تقي الدين، **مجموع الفتاوى**، (1995م)، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الثعالبي، عبد الرحمان بن مخلوف، **الجواهر الحسان**، (1418ه)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد، **التسهيل لعلوم التنزيل**، (1416ه)، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، **تفسير الجلالين**، القاهرة، دار الحديث.
- ابن الجوزي، عبد الرحمان بن علي بن محمد، **تذكرة الأريب في تفسير الغريب**، (2004م)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (1987م)، بيروت، دار العلم للملايين.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط في التفسير**، (1420ه)، بيروت، دار الفكر.
- الخازن، علاء الدين علي بن محمد، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، (1415ه)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، **مفاتيح الغيب**، (1420ه)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الزجّاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، (1988م)، بيروت، عالم الكتب.
- أبو زهرة، **زهرة التفاسير**، دار الفكر العربي.
- السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، بيروت، دار الفكر المعاصر.

- الشوكاني، محمد بن علي، **فتح القدير**، (1414ه)، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب.
- الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، (2000م)، مؤسسة الرسالة.
- ابن عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، (1998م) بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، **التحرير والتنوير**،(1984م)، تونس، الدار التونسية للنشر.
- ابن العربي، أبو بكر بن العربي المعافري، **أحكام القرآن**، (2003م)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (1422ه)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، **مجمل اللغة**، (1986م)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (2005م)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، (1946م)، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- ابن القيم، **زاد المعاد في هدي خير العباد**،(1994)، بيروت، مؤسسة الرسالة، الكويت، مكتبة المنار.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (1419ه)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، **تفسير الماتريدي**، (2005م)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الماوردي، **النكت والعيون**، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مجموعة رسائل جماعية تحت إشراف: الشاهد البوشيخي، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، (2008م)، جامعة الشارقة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- محمد الأمين الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (1995م)، بيروت، دار الفكر.
- محمد صديق خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، (1992م)، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- المراغي، أحمد بن مصطفى، **تفسير المراغي**، (1946م)، مصر، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده.
- مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، (1423ه)، دار إحياء التراث، 1423ه.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (1414ه)، بيروت، دار صادر.
- النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، (1998م)، بيروت، دار الكلم الطيب.

Bibliography List

- Aiji, Muhammad bin Abdul Rahman, **Jamal al-Bayan in interpreting the Qur 'an** (2004), Beirut, Sadr House.
- Al-Baghoui, Al-Hussein bin Massoud bin Muhammad, **Landmarks al-Tanzil** (1420 A.H.), Beirut, House for the Revival of Arab Heritage.
- Ibn Timiya, Taqi al-Din, **total of fatwas (religious edicts)** (1995), Prophetic city, King Fahd Mosque for Printing the Holy Qur 'an.

- Thalbi, Abd al-Rahman bin Makhlouf, **Jawaher al-Hassan** (1418 AH), Beirut, Arab Heritage Revival House.
- Ibn Jazzi, Muhammad bin Ahmed bin Muhammad, **download facility** (1416 AH), Beirut, Dar al-Arqum bin Abi al-Arqum.
- Jalal al-Din al-Local and Jalal al-Din al-Siwouti, **Interpretation of Jalalin**, Cairo, Dar al-Hadath.
- Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad, **Al-Araib's ticket in explanation of the Gharib** (2004), Beirut, Scientific Books House.
- Al Jahiri, Abu Nasr, Samael bin Hammad, **Al Sassah Al Taj Al Language and Al Sassah Al Arabic**, (1987), Beirut, Dar al Alam for millions.
- Abu Hayan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali, **Al Sea The ocean in Qaqqir** (1420 A.H.), Beirut, Dar al-Thoukr.
- Al-Khazen, Alauddin Ali bin Muhammad, **Labab Interpretation on the meaning of the download** (1415e), Beirut, Scientific Books.
- Al-Razi, Mohammed bin Omar bin Al-Hassan, **Keys** (1420 AH), Beirut, House for the Revival of Arab Heritage.
- Al- Zadjadj, IBRAHIM Ibn SORI Ibn SABIL, **MEANINGS The Qur 'an and its Godfathers** (1988), Beirut, Alam Al-Books
- Abu Zahra, **Zahra al-Tabasir**, Arab Thought House.
- Al-Siniki, Zakaria bin Mohammed bin Ahmed bin Zakaria Ansari, **Pure Frontiers and Definitions**, Beirut, Contemporary Thought House.
- Al-Shawkani, Muhammad ibn Ali, **Fath al-Qadir** 1414H, Damascus, Dar ibn Kithier, Beirut, Dar Good word.
- Al-Tabari, Mohammed bin Jarir, **Collector of the Bayan Interpretation of the Quran** (2000 AD), founder of the message.
- Ibn Adel Hanbali, **Lab in Book Science** (1998), Beirut, Scientific Books House.
- Ibn Achour, Mohamed Taher Ben Mohamed, **Tahrir et Enlightenment** (1984), Tunis, Tunisian Publishing House.
- Ibn Larbi, Abu Bakr bin Larbi al-Ma 'afari, **The judgments of the Koran** (2003), Beirut, Scientific Books.
- Ibn Atiyah, Abdul Haq bin Ghaleb bin Abdul Rahman, **concise editor in interpreting the Aziz Book** (1422-AH), Beirut, Scientific Books House.
- Fares' son, Ahmed bin Fares bin Zakra 'al-Qazwini, **language collection** (1986), Beirut, founder of the letter.
- Fairouz Abadi, Mohamed Ben Yacoub, **El Diablo de l 'Ocean** (2005), Beirut, founder of the message.
- Al-Garduba, Muhammad bin Ahmed bin Abu Bakr, **Collective of the provisions of the Qur 'an** (1946 AD), Cairo, Egyptian Books House.

- Ibn al-Kaim, **Zad al-Maad in Hadia Khair al-Abbad** (1994), Beirut, Al-Ralaa Foundation, Kuwait, Al-Manar Library.
- Ibn Kathir, Ishmael Ben Umar Ben Kathir, **The Great Interpretation of the Quran** (1419h), Birut, Dar Science books.
- Al Matridi, Mohamed bin Mohamed bin Mahmoudeh , **Tafsir Al Matridi** (2005), Beirut, Dar Science books.
- El Mawardi, **Jokes and Eyes**, Beirut: Science Books.
- Collection of group letters under the supervision of the Bushkhi witness, **beginning at the Baie: Knowing the meanings and interpretation of the Quran and its judgments, The Arts of Science** (2008), University Sharjah: Faculty of Shariah and Islamic Studies.
- Mohamed Al-Amin Al-Shankiti, **Luminaries of Manifesto in Exploration of the Quran in the Quran** (1995), Beirut, Thought House.
- Muhammad Siddiq Khan, **Opening of the Manifesto in Purpose of the Qur 'an** (192 AD), Beirut, Modern Library, Printing and Publishing.
- Maraghi, Ahmed Ben Mustapha, **Interpretation of Maraghi** (1946), Egypt, Press of Mustafa Al Babi, Al Halabi and Sons.
- Ben Suleiman , **Interpretation of Fighter Suleiman**, (1423 AH), Al-Thrash Revival House.
- Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram, **San al-Arab** (1414 AH), Beirut, Dar Sadr.
- Nsefi, Abdullah ibn Ahmad ibn Mahmud , **Removal Perceptions and Interpretation** (1998), Facts Beirut, good talk.